ليبيا: تقارير دولية عن انتهاكات في مراكز الاحتجاز وتأكيد تورط جهات مسؤولة وسط مطالبات أممية بالكشف عنها

منذ 10 ساعات

طرابلس – «القدس العربي»: تتوالى التقارير التي تتحدث عن انتهاكات عدة في ليبيا وخاصة في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمي تزامنا مع استمرار الانقسام الذي يضرب ليبيا شرقا وغربا، ورغم الانتهاكات المستمرة المسجلة إلا أن انتهاكات أخرى لازالت مجهولة حتى الآن وسط مطالبات دولية بالوصول للكشف عنها.

وفي هذا السياق طالب تقرير حديث للأمين العام للأمم المتحدة السلطات الليبية بمنح الأمم المتحدة إمكانية الوصول دون قيود إلى السجون، ومراكز الاحتجاز ونقاط إنزال المهاجرين واللاجئين لتقديم المساعدة الإنسانية إليهم.

وتحدث التقرير عن بيئة انعدام الأمن وانتشار الأسلحة غير المشروعة واستمرار الانقسامات السياسية في ليبيا، أدت إلى استمرار ارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع في ظل إفلات الجناة من العقاب.

وتحققت البعثة الأممية من حالات عنف جنسي ارتكبت ضد 20 من المهاجرات وطالبات اللجوء وفتاتين ليبيتين، شملت الاغتصاب والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي في مختلف مراكز الاحتجاز التي يديرها «جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية».

ووفق التقرير فإن جهات حكومية، بما في ذلك أعضاء في مكافحة الهجرة غير الشرعية، تورطوا في «نمط ثابت» من أعمال العنف الجنسي والاستعباد والاستغلال الجنسي التي تستهدف الأشخاص المتنقلين في جميع أنحاء البلاد.

وحسب الوثيقة الأممية، فقد أكدت تعرض المحتجزين في السجون التي يسيطر عليها «جهاز الأمن الداخلي في شرق ليبيا»، بما في ذلك الجناح العسكري في الكويفية وسجن قرنادة، للاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء. ووفقًا للتقرير الأممي، تعرضت سجينات لدى «جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة" لجنحة الإكراه على البغاء وغيرها من أشكال العنف الجنسي.

واتهم تقرير الأمين العام متجرين ومهربين وعناصر مسلحة بارتكاب أعمال عنف جنسي مماثلة ضد المهاجرين واللاجئين والنازحين.

وأشار التقرير إلى أن عناصر من جماعة «الكانيات» المسلحة ارتكبت، أثناء فرض سيطرتها على ترهونة بين عامي 2013 و2020، عمليات اغتصاب وتشويه لأعضاء الرجال التناسلية كنوع من أنواع التعذيب.

وتقول حنان صلاح، الباحثة الأولى المختصة بشؤون ليبيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، إن التقرير كشف عن «زيادة مذهلة بنسبة 25% في العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات عن العام السابق»، مضيفة أن التقرير أدرج ثلاث جهات ليبية، منها جهتان حكوميتان هما «جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب»، و«جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" المتمركزان في طرابلس، بالإضافة إلى "جهاز الأمن الداخلي في بنغازي».

وتضيف صلاح: «لقد أثرنا منذ فترة طويلة ناقوس الخطر بشأن انتشار الاعتداءات الجنسية والاغتصاب، وخاصة ضد المهاجرين المحتجزين أو الأسرى في ليبيا. ولم تطل يد المحاسبة في السلطة الحراس وأعضاء المليشيات والمهربين المتاجرين على هذه الانتهاكات والتجاوزات».

ويلفت التقرير إلى أن الإبلاغ عن هذه الجرائم لا يزال يعاني من نقص مزمن بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية، والوصم، والأعراف الاجتماعية الضارة، بينما ظل الإطار التشريعي تمييزيا ولم يكفل الحماية للضحايا والشهود، مع إمكانية محدودة للغاية، إن وجدت، للحصول على الخدمات واللجوء إلى العدالة.

وتؤكد صلاح بقولها إن «الخوف من الانتقام والوصمة والأعراف الاجتماعية الضارة ساهمت في نقص الإبلاغ المزمن في ليبيا»، مشددة على أنه «يجب على السلطات الليبية الاعتراف بالنتائج وضمان المساءلة».

وتنتقد صلاح القوانين الليبية قائلة إنها «تتعارض مع الالتزامات الدولية بشأن تجريم الاغتصاب"، داعية السلطات إلى "وضع الأساس بشكل عاجل لإصلاح تشريعي شامل».

ويذكر التقرير أن الأمم المتحدة ساعدت اللجنة التشريعية في مجلس النواب خلال عام 2024 على إعداد وإقرار مشروع قانون يهدف إلى حماية المرأة من العنف، والتهديدات على شبكة الإنترنت وخطاب الكراهية، لكنه «لا يزال في انتظار اعتماده».

وكان تقرير فريق الخبراء الدوليين المعني بليبيا، والمُقدم إلى مجلس الأمن الدولي، كشف عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في السجون الخاضعة لجهاز الشرطة القضائية التابع لوزارة العدل.

ووثّق حالات عديدة من الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، إضافة إلى حالات وفاة بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي. كما أشار إلى عدم تنفيذ أوامر الإفراج الصادرة بحق عدد من السجناء في عدة مؤسسات احتجاز، بينها مؤسسة الإصلاح والتأهيل الرئيسية في طرابلس (معيتيقة).

كما أعرب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فولكر تورك، عن صدمته البالغة إزاء ما تم الكشف عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية التي تديرها قوة دعم الاستقرار في طرابلس.

ودعا إلى إغلاق هذه المواقع بشكل فوري، وإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشفافة، بإشراف السلطات الليبية، لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

وأوضح المفوض الأممي أن الاكتشافات الأخيرة تتطابق مع ما سبق أن توصلت إليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك بعثة تقصي الحقائق المستقلة، إلى جانب شهادات شهود عيان، بشأن وجود مثل هذه المواقع وما تشهده من انتهاكات، بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري.

وخلال الفترة بين 18 و21 أيار / مايو، تلقى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات عن انتشال عشر جثث متفحمة من مقر جهاز دعم الاستقرار في منطقة أبو سليم، بالإضافة إلى العثور على 67 جثة داخل ثلاجات مستشفيي أبو سليم والخضراء. ويُعتقد أن بعض الجثث في حالة تحلل متقدمة بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

كما تم الإبلاغ عن اكتشاف مقبرة جماعية داخل حديقة الحيوان في طرابلس، التي تُدار هي الأخرى من قبل جهاز دعم الاستقرار.

كلمات مفتاحية

نسرين سليمان

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

اشترك في قائمتنا البريدية

أدخل البريد الالكتروني *

اشترك

مقالات
تحقيقات
ثقافة
منوعات
لايف ستايل
اقتصاد
رياضة
وسائط
الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2025 صحيفة القدس العربي

Powered by
adberries